"Analyzing of the economic relationship between Dutch disease and the disruption of the Iraq economic structure "

تحليل العلاقة الاقتصادية بين المرض الهولندي واختلال الهيكل الاقتصادي في العراق

أ.م .د. لورنس يحيى صالح / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث/ جبار كريم ثامر

OPEN ACCESS
P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:2/12/2018
Accepted:7/1/2019

المستخلص :

إن حالة التوقف شبه التام وعدم استغلال الموارد الاقتصادية وهدرها جعل من دراسة وتحليل المرض الهولندي أهمية كبيرة كونه سبب رئيسي في تفاقم هذه الحالة التي أصابت الاقتصاد العراقي بشكل شبه تام، و الاهمية النسبية الكبيرة التي يحظى بها المورد النفطي واستحواذه على النسبة الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي والصادرات واعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير جداً في تمويل موازناته العامة جعلت من تركيز الدراسة في البحث موضوع مهم وضروري في ظل الاحداث الاقتصادية المهمة التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وعلى كافة الاصعدة السياسية والاجتماعية ، لذا تضمنت الدراسة تتبع المسار الاقتصادي ابتداءً من عام 1990 ولغاية عام 2016 لإعطاء صورة واضحة وشاملة لحقيقة الاقتصاد العراقي احادي الجانب في ظل التوقف شبة التام وعدم استغلال الموارد الاقتصادية وضياع فرصة التنمية وعدم استغلالها بالشكل الكفوء والمنتج وتدني واضح وكبير في القطاعات الاقتصادية الرائدة ذات الميزة النسبية وغياب دورها في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي الذي يعاني ومازال يعاني من المرض الهولندي الذي ركزت الدراسة في تناول مفهومه واسبابه والبحث في انعكاساته المهمة في هدر الموارد الاقتصادية الاخرى وهدر حقوق الاجيال اللاحقة ، وبيان العلاقة التي توضح السبب والنتيجة بالاعتماد على الجانب النظري والعلمي في تحليل ابعاد المرض الهولندي وصولاً الى تعزيز اثبات سبب هدر الموارد وضياع فرصة استغلالها وتنميتها والذي يعود الى الاقتصاد الريعي (المرض الهولندي) باستخدام الاساليب القياسية والاحصائية لإعطاء نتائج رقمية وحقيقية في اعتماد الاقتصاد العراقي على المورد النفطي كمصدر أساس ورئيس في توفير الموارد المالية لإدارة البلد وتعزيز مفهوم الدولة ذات الاقتصاد أحادي الجانب . وقد تناولت الدراسة بعض المقترحات الاستراتيجية للعلاج من المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي والتوجه نحو المسار الصحيح لتنويع مصادر الدخل بعيدا عن الجانب الريعي .

المصطلحات الرئيسة للبحث/ المرض الهولندي، هدر الموارد، الهيكل الاقتصادي ، التحليل القياسي ، المقترح الاستراتيجي للعلاج

Journal of Economics and Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.112
Pages: 294- 320

*البحث مستل من رسالة ماجستير.

المقدمة:

ارتكز أداء النشاط الاقتصادي العراقي ومنذ سنوات طويلة على استخراج وتصدير النفط الخام إذ مازالت الإيرادات النفطية تشكل المصدر الأساس في الموازنة العامة للدولة ومحرك فعال للنشاط الاقتصادي.

إن اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط (اقتصاد أحادي الجانب) ولاسيما بعد فترة السبعينات من القرن المنصرم، أدى إلى إصابته بالمرض الهولندي (Dutch disease) عبر الاختلال الاقتصادي (اختلال الهيكل الإنتاجي، واختلال هيكل الصادرات).وقد أدى ذلك إلى اختلال مؤسساتي (اختلال المتغير السياسي) عبر زيادة العوائد النفطية وكذلك اختلال ميزان المدفوعات واختلال الموازنة العامة للاقتصاد العراقي، مما أدى ذلك إلى هدر الموارد الاقتصادية المتوفرة أو المتاحة في العراق ولاسيما بعد عام 2003عبر هدر الموارد المالية والطبيعية والبشرية فضلاً عن هدر حقوق الأجيال اللاحقة في الموارد الطبيعية والأصول البيئية وفي نهاية المطاف خسارة عقد التنمية الاقتصادية والنمو المفقر عبر الصدمات الخارجية وتدهور معدلات التبادل التجاري.

أولاً: **مشكلة البحث** problem of study

تتمثل مشكلة البحث في عدم الاستغلال الامثل والكفوء من الايراد الريعي للاقتصاد العراقي والتي ادت في اختلال الهيكل الإنتاجي واختلال هيكل الصادرات فضلاً عن الاختلال المؤسساتي بعد عام 2003.

ثانياً: **أهمية البحث** Importance of study

تكمن أهمية البحث في تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى إصابة الاقتصاد العراقي بالمرض الهولندي والتي أنتجت هدر كبير في الموارد الاقتصادية وضرورة تقديم مقترحات موضوعية لعلاج مرحلي لتلك الأعراض (المرض الهولندي، وهدر الموارد).

ثالثاً: **فرضية البحث** hypothesis of study

إن الاقتصاد العراقي يعاني من المرض الهولندي مما ادى الى اختلالات وتشوهات في الهيكل الاقتصادي مما يؤيد وجود علاقة عكسية بين مساهمة القطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي وبين مساهمة القطاعات الاخرى .

رابعاً: **أهداف البحث** Goals of study

من أجل إثبات الفرضية أو نفيها أو تعديلها فإن البحث سيهدف إلى الآتي:-

1. تحديد المفاهيم والأسباب النظرية للمرض الهولندي وهدر الموارد.
2. توضيح العلاقة بين المرض الهولندي وإبعاده وبين هدر الموارد الاقتصادية .
3. تقديم مقترحات علاجية مرحلية للمرض الهولندي وهدر الموارد في العراق.

المحور الأول/ الجانب النظري – إطار مفاهيمي

إن للثروة النفطية دور كبير وفعال في تطور الاقتصاديات النفطية، ومن المفترض أن يكون لهذه الثروة دور مميز في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالإيرادات النفطية تعد مصدراً رئيساً للحصول على العملة الصعبة، إذ شكلت هذه الإيرادات النسبة الأكبر في تمويل الموازنة العامة لغالبية البلدان المصدرة للنفط.

أولا- مفهوم المرض الهولندي:

يعد مفهوم أو مصطلح المرض الهولندي عن الآثار غير المرغوب بها على القطاعات الإنتاجية لاسيما القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسمي المرض الهولندي (Dutch disease) نسبة إلى حاله من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في بداية النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950 (الشمري، 2010: ص11). وأول من نشر هذا المصطلح مجلة (Economist) البريطانية في 26 /1977/11، وقد ظهرت بعد ذلك دراسة معمقة حول هذه الظاهرة في نفس المجلة السابقة في عددها 92 الصادرة في سنة1982 (الخولي، 2008:ص1).

وبذلك فإن مصطلح (المرض الهولندي) هو وصف لكل المصاعب الاقتصادية الملازمة لتصدير الموارد الطبيعية، أو هو يصف المفعول المزدوج لاثنين من العوامل، عاملين ينتجان عن فورة الموارد. العامل الأول هو ارتفاع قيمة معدل الصرف الحقيقي للعملة الناشئ عن الارتفاع الكبير في الصادرات، والعامل الثاني هو ميل قطاع الموارد المزدهر إلى اجتذاب رأسمال والعمل إليه فيبعدهما عن قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة مما يرفع تكاليفهما ومن ثم تراجعها. ويتظافر هذان العاملان ليؤديا إلى تدهور صادرات البضائع الزراعية والسلع الصناعية وإلى زيادة كلفة السلع والخدمات التي لا يمكن استيرادها (مايكل روس، 2007، 60-70).

ومن آثار سيادة المرض الهولندي هو حصول مرض أخطر متمثل في هدر ولعنة الموارد الذي ينتج عن زيادة الفوائض المالية مما ينعكس في سوء إدارة الدولة لتلك الموارد والتي تنشأ نتيجة الفساد والفشل الإداري المتأتي من المنافسة للحصول على تلك الموارد من قبل أصحاب النفوذ والسلطة (رمضان،2012: ص8).

ومن أهم الأسباب النظرية التي تؤدي إلى ظهور المرض الهولندي هي كالآتي:

1. اكتشاف المورد الطبيعي الثمين في الغالب النفط والغاز الطبيعي.
2. زيادة الإنتاج وزيادة الطلب على المورد الطبيعي وبالتالي زيادة الإيرادات والعوائد الاقتصادية.
3. زيادة مستوى الدخول الحقيقية نتيجة الدخل الريعي.
4. غياب الاستراتيجية التنموية.
5. ظهور الاتكالية على تصدير المورد الطبيعي.
6. زيادة أسعار صرف العملة المحلية وبالتالي زيادة الطلب على السلع الأجنبية.
7. انخفاض الإنتاج في القطاع الصناعي والزراعي بسبب ضعف منافستها للسلع الأجنبية.
8. اختلال الميزان التجاري ومن ثم اختلال ميزان المدفوعات.

ويمكن توضيح أسباب المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي من خلال المخطط الآتي.

مخطط (1) أسباب المرض الهولندي

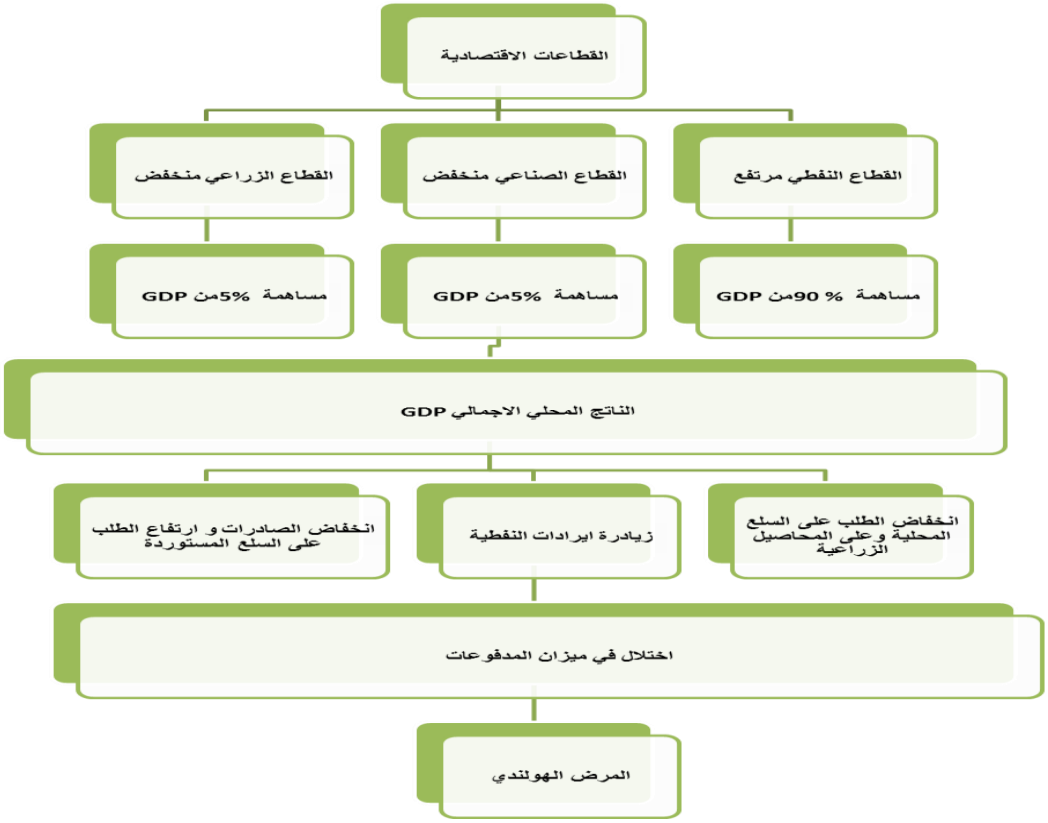

المصدر/ من إعداد الباحث

ثانيا- مفهوم هدر الموارد:

أخذ مصطلح هدر الموارد حيزاً كبيراً من الاهتمام في الدراسات الحديثة، وأصبح من المواضيع المهمة في الدراسة والتحليل لمعرفة الإسراف والاستغلال غير الأمثل لتلك الموارد، وأهمية المحافظة عليها لضمان حقوق الأجيال اللاحقة، وزيادة إيرادات الدولة لغرض تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فهدر الموارد الطبيعية والاقتصادية كان نتيجة الاستغلال المفرط والإهمال لمصادر الطاقة.لذلك ضرورة مواجهة حالات الهدر باعتماد الكفاءة الاقتصادي تعد بالنسبة للاقتصاديين هي المعيار الحاسم المطبق على تقنيات السياسات والبرامج، فعندما تزداد منافع الأفراد في المجتمع بالنسبة للموارد المتاحة والمستخدمة في الاقتصاد، فإن الكفاءة الاقتصادية ستنخفض، الأمر الذي يترتب علية انخفاض في تحسين رفاهية أفراد المجتمع. وتبرز أهمية الكفاءة من الندرة الاقتصادية مما يتوجب إيجاد طرق لاستخدام هذه الموارد وإنتاجها وتوزيعها بأفضل طرق ممكنة. فالكفاءة الاقتصادية ترتبط بقيمة جميع المدخلات المستخدمة في إنتاج معين، ويكون إنتاج ناتجاً معيناً فعالاً من الناحية الاقتصادية، إذ لم تكن هناك طرق أخرى لإنتاج نفس المخرجات باستخدام قيم إجمالية أصغر للمدخلات.(Anderton, 2004: P. 281).

ويمكن في هذا الجانب إن نتناول هدر الموارد البشرية والطبيعية وكالاتي :-

1_ هدر الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية من أهم أركان المجتمع، وأحد أساسيات العملية الاقتصادية، فالعنصر البشري أثمن مورد لا يمكن تجاهله أو تهميشه، إذ تسعى المنظمات والشركات إلى إبراز دوره في الإدارة والعملية الإنتاجية، كما تمثل إدارة الموارد البشرية باختصار شديد الاستخدام الأمثل للعنصر البشري المتوفر والمتوقع على مدى كفاءة وقدرات وخبرات هذا العنصر البشري (Strandberg, 2009: P. 5-6).

2_ هدر الموارد الطبيعية: تعد مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية وسوء استخدامها من أهم المشكلات التي تواجه إنسان هذا العصر، فالإنسان بدأ يستخدم هذه الموارد بصورة مبالغ فيها وبطريقة لا تضع في اعتبارها حاجات الأجيال القادمة من ناحية، ومحدودية الموارد البيئية من ناحية أخرى.(Magdoff, 2011: P. 13-14) فالموارد الطبيعية هي المخزون الطبيعي غير المستخدم الذي تستفيد منه البشرية، وتتمثل في ما وهبة الله لنا من هواء وشمس وتربة ونباتات طبيعية وحيوانات برية وغيرها، وهي بمعنى آخر تتضمن كل من الغلاف الصخري والغلاف المائي والغلاف الهوائي.

3_ هدر الموارد المالية : إن إدارة واستخدام الموارد المالية محور يتطلب درجة عالية من البحث والتطوير والتجديد من خلال تحديد الإمكانات المتوفرة وصياغة الأولويات لتوظيفها بفعالية عالية في ظل انخفاض الموارد المالية . فلو فرضنا جدلا توفر الموارد المالية بصورة كافية ولكنها لم تجد الإدارة والاستخدام الأمثل لتلك الموارد ستكون النتائج متقاربة مع نتائج ندرة الموارد المالية بل سيكون الأثر آسوا عبر نشوء التفاوت الطبقي بسبب تركز الثروات بين قله على حساب الاغلبية(علي : 2000 : ص 3).

ثالثا: **اختلالات الهيكل الاقتصادي**:

يؤثر المرض الهولندي بشكل مباشر على مجمل النشاط الاقتصادي ونرى إبعاده واضحة وشاخصة في الحياة الاقتصادية فتأثيره من خلال اختلال الهيكل الإنتاجي والصادرات والموازنة العامة واستنزاف الموارد الاقتصادية وهذا ما نراه واضح في المالية العامة للدولة الأمر الذي ينعكس سلبا على أداء السياسة النقدية وسنحاول في هذا الجانب دراسة إبعاد المرض الهولندي على المتغيرات الاقتصادية وهي كالاتي .

اختلال الهيكل الإنتاجي :- إن الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي يعكس مظهراً كليا للنشاط الاقتصادي، لذلك من الضروري معرفة القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي ونسب مساهمتها في تكوين هذا الناتج كالاتي (علي : حميد: 2012 :ص6).

- القطاعات السلعية وتشمل قطاع الزراعة والصيد والغابات وقطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الكهرباء والماء والغاز وقطاع التشييد.
- القطاعات التوزيعية وتشمل قطاع التجارة وقطاع المواصلات وقطاع المؤسسات المالية والتأمين.
- القطاعات الخدمية وتشمل قطاع الإسكان وقطاع الخدمات الحكومية كالدفاع والخدمات الصحية والتعليمية.

اختلال هيكل الصادرات :- تلعب التجارة الخارجية دورا فعالا في اقتصاديات الدول النامية مثلها مثل اقتصاديات الدول المتقدمة ، ولكن هيكل صادرات الدول المتقدمة يعتمد على التنويع في السلع ، إما الدول المتخلفة فهي تعتمد على سلعة واحد فقط وغالباً ما تكون مادة خام .(ابراهيم : 2014 : ص3) ويعود ذلك إلى اختلال الهيكل الإنتاجي الذي يؤدي بالتبعية إلى اختلال هيكل الصادرات وهذا بالتأكيد سيؤدي إلى العجز في الميزان التجاري ، وهو ما يؤدي إلى خلل مزمن في ميزان المدفوعات و ذلك لارتفاع الاستيرادات مقارنة بالصادرات مما يؤدي إلى حدوث خلل في حساباتها الجارية، كما إن عوائد صادرات هذه الدول لا تغطي إلا جزءاً يسيراً من قيمة استيراداتها السلعية والخدمية والتزاماتها الخارجية، لذا تضطر هذه الدول إلى الاستعانة بمصادر التمويل الخارجي (مساعدات، قروض).(عجمية : 2007: ص 366-375) و ذلك لتدهور معدل الادخار المحلي، وما أدى إليه من زيادة الحاجة لمختلف أشكال التمويل الأجنبي مما ينعكس في وجود فجوة الموارد المحلية.

المحور الثاني/ الجانب التحليلي:

أولا- نشأة المرض الهولندي في العراق وأسبابه:

منذ تأسيس الحكومة العراقية 1920، كان النفط الأساس في تشكيل الإيرادات الحكومية والذي كان يدار بواسطة الشركات الأجنبية الحاكمة آنذاك وصولاً إلى عام 1958 والتي لم تختلف تماماً عن سابقتها في الاعتماد الكلي على الريع النفط في إدارة النشاط الاقتصادي، وبعد تأميم النفط عام 1972 أصبح كامل هذا الريع يعود إلى الحكومة دون أن يتم استغلال أمثل لهذا المورد في تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى لتكون موارد موازية للمورد النفطي لتحقيق تنمية شاملة وفق أسس وقواعد اقتصادية هادفة للتحول هذه الإيرادات نحو توسيع القاعدة الحربية والعسكرية للنظام القائم آنذاك. حيث شهدت الصناعة النفطية في السبعينات نمواً ملحوظاً في مجال تطوير الحقول وزيادة الطاقات الإنتاجية وخطوط الأنابيب، سواء للتصدير أو للنقل الخام إلى تركيا والخليج العربي، وتطوير طاقات التصفية وخزن المشتقات وصناعة الغاز، قد قامت شركة النفط الوطنية في عام 1979بوضع خطة لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 5.5 مليون برميل يومياً، وهذا يعود إلى اكتشاف العديد من الحقول العملاقة مثل حقل مجنون ونهر عمر والحلفايا وغرب القرنة وغيرها (العنبكي، 2012: ص16). وبعد التأميم استفاد الاقتصاد العراقي من زيادة صادرات النفط مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى ذلك إلى تضاعف العائد الريعي للصادرات النفطية خلال تلك الفترة، محققاً فائضاً نقدياً في الاحتياطات من النقد الأجنبي بلغ نحو 40 مليار دولار، حيث وصل متوسط دخل الفرد عام 1980 بمقدار 3400 دولار أمريكي، وهو ما يعادل نحو 8000 دولار بأسعار عام 2008 مما أدى إلى ارتفاع اسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسب تجاوزت بقية القطاعات الأخرى (الراوي، 2016: ص77). وقد تأثر الاقتصاد العراقي بسبب الحرب العراقية الإيرانية خلال عقد الثمانينات، إذ بُددت كل العوائد المتحققة من الصادرات النفطية، كما توقفت أيضاً كل مشاريع التنمية بسبب استغلال الإيرادات النفطية في دعم العمليات العسكرية. وبعد عام 1990 دخل العراق أيضاً في حرب الكويت وما تبعها من حصار اقتصادي شامل مفروض على العراق، مما أدى إلى شل الاقتصاد العراقي ولاسيما القطاع النفطي الذي لم يتراجع في تحقيق الإيرادات المالية فقط، وإنما توقف تام وانهيار البنى التحتية وقدراتها الفنية طيلة مده الحصار والتي استمرت حتى عام 2003.

وجاءت أحداث عام 2003 ليدخل العراق في مرحلة جديدة والتوجه نحو توسيع وتطوير القطاع النفطي وزيادة صادراته والتوسع في الاستثمارات النفطية من خلال جولات والعقود والتراخيص وغيرها، إلا إن ذلك كان على حساب تهميش القطاعات الاقتصادية الأخرى كما سيتضح لاحقاً الأخرى (الراوي، 2016: ص3-5). وبذلك بدلاً من أن يكون الريع النفطي عاملاً في تحقيق التنمية المتوازنة كان عاملاً لإحداث اختلال اقتصادي والتي أدت إلى تراجع مساهمة القطاعات الأخرى وسيما الزراعة والصناعة، ولهذا القطاع النفطي -هو القطاع الرائد والمهيمن في الاقتصاد العراقي-ينطبق علية تماماً ما يعرف بـ(المرض الهولندي)،فالعراق يصدر المورد الطبيعي المتمثل بالنفط مقابل عائدات كبيرة بالنقد الأجنبي، وهو ما أدى إلى رفع قيمة العملة المحلية بسرعة شديدة إزاء العملات الدولية الأخرى، وهو ما يترتب عليه إضعاف قدرة القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعية والزراعية على المنافسة سواء في الأسواق الخارجية أو السوق المحلية، حيث يحد ارتفاع سعر صرف العملة المحلية من القدرات التنافسية لمنتجات هذا البلد في السوق الدولية.

إضافة إلى أن أسعار الواردات تصبح في الكثير من الحالات أرخص من أسعار المنتج المحلي، وهذا ما يعني وجود ارتباط عكسي ما بين وفرة الموارد الطبيعي وعوائده المتزايدة وليس النمو الاقتصادي للقطاعات ولاسيما الزراعة والصناعة(صبحي، 2010: ص19).

واضح من بيانات الجدول (1) التطور المتسارع لمساهمة القطاع النفطي في الناتج الإجمالي، اذ تضاعفت النسبة من 30% لعام 1970 إلى نحو 50% خلال عقد من الزمن. وهذا الأمر يعود إلى سببين أولهما هو تطور الطاقات الإنتاجية للنفط العراقي بسبب تأميم حصص الشركات الغربية بداية السبعينات. والسبب الثاني هو الارتفاع الكبير في أسعار النفط عالمياً بعد عام 1975 . وتراجعت هذه النسبة في عام 1990 وهذا الأمر يعود إلى الحروب التي خاضها العراق الحرب الإيرانية وحرب الخليج مما أدى إلى الحصار الاقتصادي كما ذكرا أعلاه بالتفصيل . وعاد العراق إلى تصدير النفط حسب مذكرة (النفط مقابل الغذاء) لتصل النسبة إلى 54% إي الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية إي اقتصاد أحادي الجانب. مما يشير بوضوح إلى الأهمية الاقتصادية للنفط في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي للعراق وكما يبين الجدول التالي :

جدول (1) متوسط مساهمة القطاع النفطي العراقي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1970- 2016
(مليون دولار)

السنة	الناتج الإجمالي (مليون دولار)	إنتاج قطاع النفط (مليون دولار)	نسبة مساهمة قطاع النفط %
1970	292,97	90,65	30,94
1980_1970	1418,06	785,98	55,42
1990_1980	4856,60	1629,60	33,55
2000_1990	9157,60	5034,81	54.98
2010_2000	67473,24	35673,50	52,87
2016_2010	191747,50	83014,32	43,30

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية لسنوات متفرقة

فعندما يكون هناك غياب لإرادة حكومية وضعف في تخطيط ورسم السياسات الاقتصادية والتنموية وضعف وفشل في تطبيق البرامج الحكومية وربط المقدرات الوطنية المتمثلة بالموارد الطبيعية برؤيا وتوجهات حكومية قصيرة الأمد تنتهي بانتهاء مدتها القانونية، فمن الطبيعي أن يكون الاقتصاد العراقي قد تعايش تماماً مع ما يطلق علية المرض الهولندي والذي تكون آثاره مدمرة على الاقتصاد من حيث ضعف الصناعة والزراعة، وتفشي الفساد والبطالة والفقر، وخلق تفاوت بين شرائح المجتمع في إثراء شريحة كبار الموظفين الحكوميين على حساب بقية الشرائح، اذ لا تزال نسبة كبيرة تصل إلى أكثر من 23% من سكان العراق تعيش في مستوى تحت خط الفقر (سلمان، 2015: ص9-11).

ويمكن تنقيط أهم أسباب المرض الهولندي في العراق عبر الآتي:

1. وفرة المنتوج النفطي في الأراضي العراقية مما يؤدي إلى الاتكال والكسل في تحقيق الإيرادات المطلوبة من المصادر الأخرى.
2. تحول كامل للريع النفطي للحكومة العراقية بعد تأميم النفط في عام 1972، ومنذ ذلك التاريخ اتسمت السياسة الاقتصادية لإدارة الدولة بالركون على الريع النفطي بشكل رئيس، وعدم الاهتمام بتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى (الراوي، 2006: ص3-5).
3. تهميش القطاع الخاص وهيمنة الدولة على مفاصل الحياة بكونها هي المتصرف الوحيد بالريع النفطي الذي في الغالب لم يتم الاستفادة منه في تنمية الاقتصاد، بل إلى تشويه ذلك الاقتصاد من خلال تعطيل دور القطاع الخاص.
4. فشلت الحكومات المتعاقبة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية أو أي نوع من الإصلاح الاقتصادي والسياسي باتجاه ترسيخ سلطة القانون وبناء دولة المواطنة والمؤسسات على أسس ديمقراطية لغرض تحقيق الصالح العام والمنفعة العامة.
5. عدم توجيه إيرادات النفط صوب القطاعات والمجالات التي تعظم عائد هذه الثروة الناضبة ومنافعها الاقتصادية والاجتماعية وخلق القيمة المضافة (العنبكي، 2012: ص171).
6. تمويل الموازنات العامة فقط من القطاع الريعي، حيث تم الاعتماد بصورة رئيسية على القطاع ألاستخراجي دون إن يكون للسياسة المالية دور في تعزيز النظام الضريبي للمساهمة في تمويل الموازنات العامة.

7. تفشي ظاهرة الفساد في الاقتصاد العراقي واحتلاله مراتب متقدمة بمؤشر مدركات الفساد العالمي، إذ احتل العراق المرتبة الرابعة عالمياً بعد الصومال والسودان وليبيا عام 2013، مما ترتب علية هدر الكثير من الثروة الوطنية، فضلاً عن خسارة تكلفة الفرصة البديلة لإنشاء مشاريع تنموية تحظى بأهمية المجتمع (سلمان، 2015: ص9-11).
8. فشل السياسات الاقتصادية في العراق، ولاسيما السياسة النقدية الخاطئة، ومن بينها رفع سعر الصرف الدينار مقابل الدولار، وهو بمثابة دعم للسلع الأجنبية لتنافس السلع المحلية، فضلاً عن خسارة جزء من العوائد النفطية بدلاً من ترك التضخم المستورد ليحمي المنتجات المحلية من المنافسة والإغراق

ثانيا- اختلال الهيكل الإنتاجي للقطاعات الاقتصادية للمدة من 1990 - 2016:

شهد الهيكل الإنتاجي في العراق تغيرات على مدى عقود من الزمن، وهذه التغيرات ناتجة عن الظروف التي شهدها الاقتصاد العراقي والتي أثرت بشكل مباشر على هيكلية الإنتاج العراقي، اذ اعتمد العراق أثناء فترة الحصار اعتماداً كبيراً على برنامج النفط مقابل الغذاء الذي بدأ تطبيقه في عام 1996، وساهمت برفع جزئي لمعاناة المواطن العراقي، استمر هذا البرنامج لستة دورات فترة كل منها كانت 6 أشهر، حيث سمح للعراق ببيع جزء من نفطه لشراء المواد الغذائية والمستلزمات الطبية ومواد يمكن استعمالها في إعادة بناء جزئي لمرافق الخدمات، وبذلك يمكن معرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وصولاً لإعطاء صورة واضحة على طبيعة اختلال الهيكل الإنتاجي في العراق، إذ يلاحظ من خلال بيانات الجدول (2) مساهمه القطاع ألاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مرتفعة في عام 1990 (63%) من GDP لتنخفض بعد ذلك نتيجة فرض الحصار الاقتصادي على العراق وصولاً لعام 1996 لتشكل نسبه مرتفعة بلغت (56%) من GDP. ويعود سبب الارتفاع إلى توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء)، وتستمر هذه النسبة بالارتفاع وصولاً إلى عام 2003 وتغيير نظام الحكم في العراق، إذ شكلت نسبة بلغت (68%) من GDP، لتشهد هذه النسبة لحالة من عدم الاستقرار نتيجة ارتفاع وانخفاض أسعار النفط العالمية اذ بلغت عامي 2011-2012 ما نسبته على التوالي(53%-49%) ولتنخفض هذه النسبة عامي 2015-2016 لتصل على التوالي ما نسبته (31%-30%) نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية.

أما القطاع الصناعي فلم يشهد أي تغير واضح في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تتراوح نسبه المساهمة القطاع الصناعي في GDP للمدة من 1990 ولغاية 2016 (3%-2%) وهذا يؤشر ضعف هذا القطاع وتراجعه وعدم قدرته في توفير المستلزمات وسد الاحتياجات المحلية بالرغم من وجود العديد من الشركات للقطاع العام وشركات القطاع الخاص، إلا أنها مازالت بعيدة عن دورها القيادي في العملية الاقتصادية واسهامها في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤشر التوجه نحو القطاع الاستخراجي وترك القطاع الصناعي دون أي اهتمام وتركيز وتفعيل دوره الحقيقي في رفع الكفاءة الإنتاجية.

أما القطاع الزراعي فقد شهد تطورات مهمة ليس بسبب التوجه نحو تحسين هذا القطاع وتنميته، ولكن الظروف التي شهدها العراق جعل هذا القطاع الوجه المهمة في سد وتلبية حاجات الناس، فمنذ عام 1990 ولغاية 1996 شكلت مساهمة القطاع الزراعي نسبة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تراوحت ما نسبته (8%-18%) على التوالي، وهذا الارتفاع في المساهمة نتيجة فرض الحصار الاقتصادي على العراق مما اضطر الاقتصاد العراقي للاعتماد على القطاع الزراعي ونتيجة الاهتمام والتركيز علية، ولتعود هذه النسبة بالانخفاض بعد عام 1996 نتيجة لتوقيع مع العراق مذكرة التفاهم والسماح له بتصدير النفط مرة أخرى لتنخفض وتصل نسبة المساهمة عام 2016 إلى (3.8%) وهي نسبة منخفضة تماماً عن ما يشكله القطاع ألاستخراجي. أما قطاع الخدمات فقد تأثر هو أيضاً بما شهده العراق من فرض الحصار الاقتصادي كما موضح، إذ تراوحت نسبته ما بين عام 1990-2003 على التوالي (25%-22%) لترتفع بعد ذلك نتيجة التغيرات التي شهدها العراق والتوجه نحو اقتصاد السوق والإنتاج الكبير أمام السلع والخدمات الداخلية والخارجية، إذ بلغت نسبه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2015-2016 ما نسبته على التوالي (62%-64%)، ويعود سبب هذا الارتفاع انخفاض أسعار النفط العالمية، وبذلك انخفاض اسهام القطاع الاستخراجي أمام القطاعات الأخرى كما يبين الجدول الاتي :

الجدول (2) الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1990 - 2016 (%)

السنة	نسبة قطاع الاستخراج إلى GDP %	نسبة قطاع الصناعة التحويلية إلى GDP %	نسبة قطاع الزراعة إلى GDP %	نسبة قطاع الخدمات إلى GDP %	إنتاج النفط م.ب/ي
1990	63.34	3.58	8.02	25.06	2.222
1991	43.40	3.06	14.95	38.59	0.524
1992	45.20	2.80	15.27	36.73	1.052
1993	51.57	2.62	33.20	12.61	1.015
1994	53.32	1.47	19.98	25.23	1.033
1995	62.66	1.39	20.48	15.47	1.062
1996	56.53	1.00	18.41	24.06	1.148
1997	73.54	0.65	8.41	17.40	2.498
1998	68.32	0.86	10.86	19.96	2.169
1999	77.89	0.87	7.17	14.07	2.541
2000	83.10	0.91	6.62	9.37	2.601
2001	74.27	1.47	6.90	17.36	2.586
2002	70.43	1.51	8.52	19.54	2.228
2003	68.14	1.01	8.32	22.53	1.5
2004	57.68	1.75	6.90	33.67	2
2005	57.54	1.31	6.85	34.30	1.9
2006	55.21	1.53	5.80	37.46	2
2007	52.94	1.62	4.91	40.53	1.6
2008	55.24	1.67	3.81	39.28	2.287
2009	42.97	2.59	5.19	49.25	2.45
2010	45.11	2.25	5.13	47.51	2.5
2011	53.06	2.81	4.54	39.59	2.8
2012	49.80	2.70	4.10	43.40	2.94
2013	46.00	2.30	4.80	46.90	3.7
2014	43.93	1.87	4.91	49.29	3.1
2015	31.05	2.10	4.05	62.80	3.7
2016	30.00	2.00	3.80	64.20	4.2
متوسط المدة	56.00	1.84	9.33	32.83	2.20

المصدر: نسب المساهمة القطاعية في GDP، احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الحسابات القومية لسنوات متفرقة.

وأثرت طبيعة الهيكل الإنتاجي الريعي على الهيكل التشغيلي وحجم ونوعية فرص العمل التي يولدها النمو الاقتصادي، إذ إن القطاع النفطي الذي لا تقل حصته عن 60% كمعدل للمدة 1990-2016 من الناتج المحلي الإجمالي يستخدم أقل من 2% من إجمالي قوة العمل، في حين أن 98% من القوى العاملة يعمل في قطاعات منخفضة الإنتاجية لا تتعدى مساهمتها 30% من الناتج المحلي الإجمالي(علي، 2016: ص6).أما بعد عام 2003 فقد كان توجه الحكومة العراقية والاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق، إذ سعت إلى رفع سقف الإنتاج النفطي ولكي تصل الحكومة المركزية إلى مبتغاها قامت في عام 2009 بعرض معظم الحقول النفطية المكتشفة للقطاع الخاص إلى (الاستثمار الأجنبي) تحت بند (جولات التراخيص) ولفترة تمتد إلى 2020. (مزرا، 2013: ص18-19)، وهذا يعني اتساع الفجوة للقطاع ألاستخراجي والقطاعات الأخرى والاعتماد الكلي على العائدات النفطية، وبالفعل وصل الإنتاج عام 2014 إلى 3 مليون برميل يومياً، كما موضح في الجدول (2) ومع زيادة أسعار النفط تزداد العوائد النفطية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بسبب دخول العملة الأجنبية للبلد، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع المستوردة، وبالتالي تهميش القطاعات الأخرى، فلاً عن تعرض العراق إلى مخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية، وبالتالي تعميق التبعية الاقتصادية. وهذا هو بعينة المرض الهولندي في العراق.

ثالثا-اختلال هيكل الصادرات في الاقتصاد العراقي للمدة من 2003- 2016: تعد الصادرات من المؤشرات المهمة لقياس حجم أو مستوى التجارة الخارجية للبلد فكلما كانت نسبة الصادرات عالية كلما كان انعكاسها ايجابي على الميزان التجاري وبالعكس ، وعندما نتحدث عن صادرات الاقتصاد العراقي فان السمة البارزة لها أنها صادرات أحادية تعتمد بشكل رئيسي على جانب واحد وهو جانب القطاع الاستخراجي (النفطي) وعدم تنويع صادراتها على القطاعات الأخرى مما اثر سلبا على الصادرات العراقية وهذا أدى إلى اختلال هيكل الصادرات في الاقتصاد العراقي .(بريهي، كشيش: 2017) ،الأمر الذي ترتب عليه إهمال القطاعات الأخرى ومن ثم ضعفها من حيث القدرة التنافسية وجودة إنتاجها وعدم قدرتها على منافسة المنتوجات الخارجية في الأسواق الأخرى وهو نتيجة حتمية لما يعاني منه الاقتصاد العراقي الريعي الذي يمتاز بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم كفايته لسد حاجات الطلب المحلي الأمر الذي يجعل هيكل الصادرات يعاني اختلال يتمثل بوجود سلعة تحتل نسبة كبيرة جدا من مجموع الصادرات . إي بعبارة أخرى إن السلع المصدرة الأخرى تكون ذات أهمية نسبية منخفضة مقارنة بالسلعة الرئيسة ذات الأهمية النسبة الأكبر في الصادرات وهذا ما يعزز القول إن الاقتصاد العراقي يشهد وبشكل غير قابل للشك من اثأر وتبعات المرض الهولندي ، ويمكن تشخيص حاله الخلل في هيكل الصادرات من خلال بيانات الجدول (3) والتي توضح الأهمية النسبية الكبيرة للصادرات الاستخراجية النفط من إجمالي الصادرات للمدة من 2003- 2016 حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية لعام 2003 ما نسبته (83.90%) والتي تعد من السنوات الأقل انخفاضاً مقارنة بالسنوات اللاحقة ويعود سبب ذلك إلى العمليات العسكرية التي شهدها العراق والتضرر الكبير الذي أصاب اغلب القطاعات النفطية في عموم العراق لتشهد الأعوام التي تلت هذا العام قفزة كبيرة جداً في نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات الأخرى اذ حافظت على ما نسبته (99%) ولغاية عام 2016. إن هذا الاستحواذ الكبير والواسع للصادرات النفطية على حساب الصادرات الأخرى يظهر وبما لا يقبل الشك إن العراق لا يصدر إلا سلعة واحدة هي النفط حيث يلاحظ من بيانات الجدول أدناه إن الصادرات السلعية لم تصل نسبها لغاية عام 2016 (1%) باستثناء عام 2003 التي بلغت (16%) وكما موضح في الجدول أدناه:-

الجدول (3) هيكل الصادرات العراقية للمدة 2003- 2016 (المبالغ مليون دولار)

السنة	إجمالي الصادرات	صادرات الاستخراجية (النفط ومشتقاته)	نسبة المساهمة في الصادرات %	صادرات السلعية والخدمية	نسبة المساهمة في الصادرات %
2003	10082	8459	83.90	1623	16.10
2004	17810	17703	99.40	107	0.60
2005	23697	23578	99.50	119	0.50
2006	30528	30298	99.25	230	0.75
2007	39587	39270	99.20	317	0.80
2008	63726	63216	99.20	510	0.80
2009	39427	39131	99.25	296	0.75
2010	51764	51376	99.25	388	0.75
2011	79681	79083	99.25	598	0.75
2012	94209	93503	99.25	706	0.75
2013	89768	89095	99.25	673	0.75
2014	83981	83351	99.25	630	0.75
2015	51328	50943	99.25	385	0.75
2016	40759	40453	99.25	306	0.75

المصدر : من اعداد الباحث بالأعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، النشرات الفصلية لسنوات مختلفة

وبذلك فان الاقتصاد العراقي يبقى مرهون بالمورد الناضب الذي هو عرضة إلى تقلبات العرض والطلب وارتفاع الأسعار وانخفاضها، كما هو توضح من المخطط أدناه والاستحواذ الكبير للصادرات النفطية على بقية الصادرات الأخرى .

[1] لم نأخذ المدة 1990_ 2002 وذلك لأنها فترة حصار ولا تجارة خارجية تذكر للعراق

المحور الثالث/ الجانب القياسي- قياس العلاقة بين متغيرات البحث.

يتم استخدام المتغيرات التي افرزها الجانب التحليلي من البحث بغية التأكد قياسياً وجود الاختلال الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي إي وجود المرض الهولندي والتحقق قياسيا في هذا المبحث ، لذا تم استخدام البرنامج الإحصائي Eviews9 لقياس وتحليل تأثير نسبة اسهام قطاع ألاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، كما تم الاعتماد على البيانات الوطنية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (الجهاز المركزي للإحصاء) ، ذلك بغية الحصول على سلسلة بيانات أكثر دقة ، ومن ثم الوصول إلى نتائج أكثر واقعية وتوافق مع النظرية الاقتصادية الكلية، اخذين بنظر الحسبان حالة الاقتصاد العراقي ، كما تغطي بيانات الدراسة الحالية المدة الزمنية (1990 -2016) ، إذ تقتصر التقديرات على البيانات السنوية للمتغيرات الاقتصادية الكلية. وكما مبين في الجدول (2) .ولقد اختار الباحث نسبه مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لغرض تفسير حالة وقوع الاقتصاد العراقي بالمرض الهولندي وقد تم اختيار ثلاث متغيرات لها الأثر الكبير في حدوث تلك الاختلالات في الاقتصاد العراقي[2].

أولا : تقدير النموذج القياسي

تبدأ عملية تقدير النموذج بمرحلة توصيف البيانات المستخدمة و البدء في تطبيق الإجراءات القياسية المرونه في الملحق من اجل إكمال تقدير الاختبارات المطلوبة وفقا الخطوات سيعتمد تقدير النموذج القياسي كما أسلفا أعلاه على بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات التابعة والمتغير المستقل للمدة (1990_2016) :-

أ- المتغير التوضيحي (المستقل) :- يعتبر القطاع ألاستخراجي هو المتغير المستقل من خلال مساهمة القطاع ألاستخراجي (النفطي) في الناتج المحلي الإجمالي .

ب- المتغير التابع :- وهي القطاعات (الزراعة و الصناعة) ومدى مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي .

ثانيا : تقييم النموذج المقدر إحصائيا:

سيتم تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين القطاعات الإنتاجية باستعمال أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) عبر الأتي :

توصيف أنموذج (ARDL) يستند البحث إلى النظرية الاقتصادية وبالاعتماد على البيانات والمعلومات المتوفرة عن الظاهرة موضوع البحث والتي تم جمعها من المصادر الرسمية ، وبهدف تحديد طبيعة العلاقة بين القطاعات الإنتاجية بين مساهمة القطاع النفطي ومساهمات القطاعات الأخرى الزراعة والصناعة .

ت	المتغيرات	Variables
1	القطاع النفطي	Oil Sector
2	القطاع الزراعي	Agricultural Sector (AS)
3	القطاع الصناعي	Industrial Sector (IS)

وعلى ذلك فانه سيتم تقدير المعادلات الآتية لغرض قياس تأثير مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي على الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-2016 م وكالاتي.

$$AS = f(oil) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

$$IS = f(oil) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

وبذلك يمكن تقدير أنموذج(ARDL) والذي يمكن من خلاله قياس الآثار طويلة وقصيرة الأمد لقطاع الاستخراج (النفط) وتأثيره على باقي القطاعات الأخرى (الزراعي والصناعي) تباعاً :

[2] لم نتناول الإثبات القياسي لاختلال هيكل الصادرات لان البيانات لا تحتاج إلى إثبات مطلقاً فهي واضحة جداً من خلال اعتماد الصادرات بنسبة عالية تصل إلى 99% على النفط

ثالثا: عرض وتحليل نتائج اختبارات العلاقة بين مساهمة قطاع الاستخراج و مساهمة قطاع الزراعة.

• اختبار الحدود (Bound test)يمكن من خلال هذا الاختبار التحقـــق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة من عدمه ويتم ذلك من خلال مقارنة قيمة (F- statstic) مع القيم الحرجة لـ(t-ratio)اذا نلاحظ من الجدول (4) إن قيمة (F- statstic) البالغة (50.49) أعلى من الحد الأعلى والحد الأدنى وقدرت قيمتها (5,58، 4,94)على التوالي مما يعني رفض فرضية العدم في هذا الاختبار وقبول الفرضية البديلة، إي إن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل (OIL)والمتغير التابع (AS) وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج المستخدم للبحث.

جدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL)

	Critical value Bonds for f-test when K=1		
F static = 50.49	قيمة الحد الأعلى I(1)	قيمة الحد الأدنى I (0)	Significance Level
	3.51	3.02	10%
	4,16	3.62	5%
	4.79	4.18	2.5%
	5.58	4.94	1%

المصدر: : من إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

• تقدير المعلمات قصيرة الأجل للأنموذج المقدر (Short Run coefficients) يبين الجدول (5) المرونات قصيرة الأجل و وجود علاقة عكسية اي إن زيادة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي يقابله انخفاض في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.12%) وهذا يدل على وجود علاقة معنوية طويلة الأجل سالبة ومعنوي اذ قيمة CointEq(-1) (-0.417000) وقيمة P- value (0.000) كما موضح في الجدول (5) أدناه:

جدول (5) المعلمات المقدرة(قصيرة الأجل) (Estimated Long Run Coefficients)

Variables	Coefficients'	Std-Error	t-statistic	P- value
D(AS(-1))	-0.127603	0.046701	-2.732312	0.0171
D(AS(-2))	0.226122	0.043421	5.207670	0.0002
D(AS(-3))	0.352161	0.044099	7.985623	0.0000
D(OIL)	-0.019397	0.031805	-0.609882	0.5525
D(OIL(-1))	-0.019363	0.025823	-0.749836	0.4667
D(OIL(-2))	0.043258	0.029054	1.488891	0.1604
D(OIL(-3))	0.110752	0.028264	3.918455	0.0018
CointEq(-1)	-0.417000	0.031541	-13.220809	0.0000

المصدر: : من إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

- تقدير العلاقة طويلة الأجل لمتغيرات الدراسة (Long Run Coefficients) يوضح الجدول (6) العلاقة الطويلة الأجل بين القطاع النفطي والقطاع الزراعي ومساهمتهما في الناتج المحـــلي الإجمالي ،إذ يشيـــر إلى وجود علاقــة توازنية طويلة الأجل والإشارة سالبة اقتصاديا تشير إلى العلاقة العكسية بين المتغيرين .

جدول (6)المعلمات المقدرة (طويلة الأجل) (Estmated Long Run Coefficients)

المتغيرات Variables	المعلمات Coefficients'	Std-Error	t-statistic	P- value
Oil	0.127991	0.046932	2.727275	0.0173
C	-1.012601	2.839460	-0.356618	0,7271

المصدر: : من إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

رابعا : عرض وتحليل نتائج اختبارات العلاقة بين مساهمة قطاع الاستخراج و مساهمة قطاع الصناعة

- اختبار الحدود (Bound test)يمكن من خلال هذا الاختبار التحقـــق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة من عدمه ويتم ذلك من خلال مقارنة قيمة (F- statstic) مع القيم الحرجة لـ(t- ratio) إذ نلاحظ من الجدول (7) إن قيمة (F- statstic) البالغة (14.24) أعلى من الحد الأعلى والحد الأدنى وقدرت قيمتها (5,58 ، 4.94)على التوالي مما يعني رفض فرضية العدم في هذا الاختبار وقبول الفرضية البديلة، اي إن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير المستقل (OIL)والمتغير التابع (IS) وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج المستخدم .

جدول (7) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL)

	Critical value Bonds for f-test when K=1	
F static = 14.24	قيمة الحد الأعلى I(1)	قيمة الحد الأدنى I (0)	Significance Level
	3.51	3.02	10%
	4,16	3.62	5%
	4.79	4.18	2.5%
	5.58	4.94	1%

المصدر: : من إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

- تقدير المعلمات قصيرة الأجل للأنموذج المقدر (Short Run coefficients) يبين الجدول (8) المرونات قصيرة الأجل و وجود علاقة عكسية حسب هذا النموذج اي إن زيادة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي يقابله انخفاض في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.32%) وهذا يدل على وجود علاقة معنوية طويلة الأجل سالبة ومعنوية إذ إن قيمة CointEq(-1) (-1.101099) وقيمة P- value (0.000) كما موضح في الجدول (8) أدناه:

جدول (8) المعلمات المقدرة(قصيرة الأجل) (Estimated Long Run Coefficients)

Variables	Coefficients'	Std-Error	t-statistic	P- value
D(*is*(-1))	0.329954	0.142201	2.320329	0.0359
D(is(-2))	0.850720	0.138537	6.140721	0.0000
D(*is*(-3))	0.547562	0.133276	4.108474	0.0011
D(OIL)	-0.027937	0.008052	-3.469724	0.0038
D(OIL(-1))	0.030119	0.008176	3.683839	0.25
D(OIL(-2))	0.030179	0.008765	3.443037	0.0040
CointEq(-1)	-1.101099	0.157570	-6.987986	0.0000

المصدر من إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

- تقدير العلاقة طويلة الأجل لمتغيرات الدراسة (Long Run Coefficients) يوضح الجدول (9) الأثر طويل الأجل لمتغيري قطاعي النفط و الصناعة ومساهمتهما في الناتج المحـــلي الإجمالي ، إذ يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل والإشارة سالبة اقتصاديا تشير إلى العلاقة العكسية بين المتغيرين .

جدول (9)المعلمات المقدرة (طويلة الاجل) (Estmated Long Run Coefficients)

المتغيرات Variables	المعلمات Coefficients'	Std-Error	t-statistic	P- value
Oil	-0.042220	0.004600	-9.178815	0.0000
C	4.150137	0.274810	15.101862	0.0000

المصدر: : من إعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

التحليل الاقتصادي لنتائج الاختبار القياسي :-

1. العلاقة بين مساهمة قطاع النفط والزراعة كما تشير البيانات والنتائج إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في الأجل الطويل والقصير .
2. العلاقة بين مساهمة قطاع النفط والصناعة كما تشير البيانات والنتائج إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في الأجل الطويل والقصير .
3. ومع وجود الاختلال في هيكل الصادرات من خلال اعتماد الاقتصاد العراقي على صادرات على النفط بنسبة 99% كما موضح سابقا ،
4. هذا يعني إن الاقتصاد العراقي مصاب بالمرض الهولندي .

المحور الرابع / المقترح الاستراتيجي للعلاج من المرض الهولندي في العراق:

إن التوجه نحو إنجاز تغيرات كبيرة وواسعة في بنية الاقتصاد العراقي وإعادة هيكلته بالإطار والاتجاه الصحيحين ليس بالأمر السهل لاسيما في ظل سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإقليمية الصعبة، وإن الحديث عن هذه التغيرات في الوضع الاقتصادي، وتوجهه نحو المسار الصحيح بعيداً عن الجانب الريعي (النفط) هو أيضاً من الأمور المستحيلة حالياً، وإن (الميزة الرئيسة) التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي هو (إيرادات النفط) التي يمكن استغلالها لإحداث تغييرات كبيرة وهائلة في بنية الاقتصاد العراقي بوصفه النواة الرئيسة في التغيير الاستراتيجي في ظل إدارة كفوءه وفاعلة قادرة على النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى بوصفها (ميزات نسبية)،وسنتناول ذلك من خلال الاتي:

أولا: ضمان كفاءة وفاعلية المتغير السياسي :يعد العامل السياسي من أهم وأبرز العوامل في التغيير نحو الإصلاح الاقتصادي، فتجارب العديد من الدول التي أحدثت تغييرات اقتصادية هائلة ومميزة كانت تستند بالأساس على إدارة الحكم وتوجهاته نحو تحقيق الإصلاح من خلال وضع برامج حكومية واضحة وهادفة ولصفات إدارة سياسية فاعلة وكفؤه قادرة على استخدام وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة يجب أن تعمل على مايلي:

1. العمل على توفير بيئة سياسية مستقرة من خلال وضع دستور شامل يجمع ويحافظ على كافة الحقوق ولجميع المكونات في المجتمع من خلال انتخابات ديمقراطية نزيهة وتداول سلمي للسلطة وتوفير الأمن وتنفيذ القانون.
2. ضرورة توضيح فلسفة الاقتصاد العراقي بعيداً عن الغموض والتوجه نحو وضع خطة زمنية واضحة المعالم للتحول الاقتصادي الحر وتقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتقليل الإنفاق العام وتشجيع المنافسة في الاقتصاد.
3. العمل على توحيد أجهزة الرقابة والمؤسسات المعنية في مكافحة الفساد الإداري والمالي بجهاز واحد يمنح صلاحيات كاملة وتشكيل محكمة مختصة ومعنية في قضايا الفساد.
4. إلغاء العمل بالآليات المتبعة في إعداد الموازنة العامة للدولة وإعادة رسم السياسة المالية وفق المعايير والمؤشرات الحقيقية والابتعاد عن التخصيصات الاستهلاكية(الكمالية غير المنتجة) مع التركيز بشكل جدي على زيادة التخصيصات المالية في الجانب الاستثماري بوصفه إنفاق منتج فضلاً عن ضرورة تنسيق جاد وهادف بين السياستين المالية والنقدية.

5. العمل على إصدار تشريع قانون تأسيس صندوق سيادي من خلال تخصيص نسبة معينة من الإيرادات النفطية لضمان حقوق الأجيال اللاحقة.

ثانيا: توفير البيئة الاقتصادية المناسبة: إن امتلاك الدولة الميزات أعلاه سيجعلها قادرة على إدارة الإيرادات النفطية بشكل كفوء وأمثل بوصفه ميزة رئيسة، وهذا ما يجعل تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى بكونها ميزة نسبية مهيأة تماماً للنهوض بالواقع المتدني الذي تعاني منه، فضلاً عن ضرورة توفير بيئة محدثة جاذبة للاستثمارات بكافة أشكالها. والأهم من ذلك كله على الدولة التوجه بقوة نحو الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق النهوض بالتعليم والتدريب فضلاً عن جذب المعرفة التكنولوجية وتوطينها لغرض إنتاجها كهدف استراتيجي. وكل تلك النشاطات الحكومية الداعمة للقطاع الخاص يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار خلق قدرة لدى القطاع الخاص الوطني لفتح أسواق خارجية (صالح وجناني: 2018: 194). ويشار هنا إلى نقطة محورية جداً في إطار الرؤية الإستراتيجية لدور الدولة ألا وهي وجوب انتهاء هيمنة الدولة على الاقتصاد الذي رافق الحياة الاقتصادية في العراق لاسيما بعد مرحلة تسيد الريع النفطي والاقتران بالاستبداد السياسي الذي لازالت تبعاته على الاقتصاد العراقي إلى يومنا هذا. وهنا يجب الانتقال من نمط الاقتصاد السياسي الريعي نحو التنمية القائمة على أساس العدالة والكرامة وتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ أن وجود الدولة يجب أن يكون بمثابة قوة رافعة للقطاع الخاص من أجل أن يستلم زمام القيادة للنشاط الاقتصادي كخطوة أولى لإنتاج سوق واعد لاقتصادنا من خلال بيان إستراتيجية تنمية هذه القطاعات كما يأتي:

1- القطاع الزراعي: يعد القطاع من أهم الموارد الطبيعية الذي يتمتع بها العراق من حيث المناخ والمياه والتربة، ولغرض وضع خطة إستراتيجية للنهوض بالقطاع الزراعي ضرورة العمل على ما يأتي:

أ. تخصيص الموارد المالية اللازمة لتهيئة المستلزمات الزراعية باستخدام التقنيات الحديثة.

ب. المباشرة بمنح القروض الزراعية وبحسب أنواعها المختلفة مع تشديد الإجراءات في استخدام هذه القروض للأغراض المخصصة لها.

ج. فرض سياسة كمركية صارمة في إطار حماية المنتوج الزراعي المحلي من المنافسة الخارجية لتشجيع وتطوير المنتوج المحلي وجعله قادراً على المنافسة في الأسواق العالمية.

2- القطاع الصناعي: مما لا شك فيه أن القطاع الصناعي يعد اليوم المسبب الرئيس للنمو والتنمية في العديد من الدول، إلا أن ما يميز القطاع الصناعي في العراق هو توافر العديد من العوامل الرئيسة لنجاح هذا القطاع لاسيما المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة ولوضع إستراتيجية للنهوض في هذا القطاع ضرورة العمل على ما يأتي:

أ. وضع حلول حاسمة للشركات القائمة (المتوقفة عن العمل) من خلال خصخصتها أو عرضها للاستثمار أو إعادة هيكلتها للعمل.

ب. العمل على الاستثمار في مجال الصناعات الأساسية القائدة ذات القيمة المضافة العالية والارتباطات الخلفية والأمامية والتي تمثل اليوم أولوية حتمية في استغلالها كصناعه الأسمدة الكيمائية وصناعة الزجاج والصناعات البتروكيمياوية المعتمدة على الغاز الطبيعي والمشتقات النفطية السائلة والصناعات المعتمدة على الكبريت والصناعات الغذائية(علوان، 2002: 79).

ج. العمل على استخدام التقنية الحديثة في المجال الصناعي لتطوير أساليب الإنتاج بالاعتماد على الخبرة الخارجية وتطوير الكوادر المحلية.

د. إعادة توزيع الاستثمارات جغرافياً مع التركيز على المناطق الأقل نمواً بهدف التقليل من حجم التفاوت المكاني، والبدء في عمليات التوطين الصناعي والإنتاجي بصوره علمية حفاظاً على البيئة من التلوث وعلى الموارد من الاستنزاف(أحمد، 2014: 10).

3. قطاع التجارة: إن موقع العراق الجغرافي وموانئه وحدوده وما يمتلكه من مقومات إنتاج عالية يجعل هذا القطاع ذا ميزة نسبية أخرى تضاف إلى رصيد البلد الاقتصادي، وهذا ما يجب على الإدارة السياسية العمل الجاد على إعادة بناء استراتيجية تعمل على النهوض بواقعه المتدني من خلال ما يأتي

أ. تطوير إطار قانوني متكامل ومرن ينظم حركة التجارة ويكون أكثر قدرة على تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في قيام اقتصاد حر يعتمد على آليات السوق والمنافسة الحرة والكفاءة.

ب. تفعيل قوانين حماية المستهلك وقانون العلامات والبيانات والأسرار التجارية والحماية من المنافسة غير المشروعة لاسيما وأن العراق يشهد دخول سلع وبضائع بعيدة عن القياس والسيطرة النوعية، وتعمد البلاد المجاورة لإغراق السوق العراقية بسلعهم وضياع المنتج المحلي وعدم قدرته على المنافسة.
ج. العمل على تطوير البنى الأساسية التي يقوم عليها النشاط التجاري.

الاستنتاجات:

1. إن الاعتماد الاقتصاد العراقي على المورد النفطي كمصدر أساس في توفير الموارد المالية لإدارة البلد يؤشر وبشكل واضح إلى وقوع العراق تحت تأثير المرض الهولندي وبروز الدولة الريعية ذات الاقتصاد أحادي الجانب.
2. فشل إدارة الدولة في استغلال الإيراد النفطي في معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية، ولعل من أبرزها البطالة، والفقر، وتدني التعليم، والصحة، وانتشار الجريمة، وهدر كبير في المال العام،
3. وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية ومؤشرات الفساد في العراق، إذ كلما زادت الإيرادات النفطية زادت مؤشرات الفساد، وهذا يؤشر على أن عمليات الفساد منظمة وممنهجة في ظل غياب استراتيجية واضحة للعلاج من هذه الظاهرة.
4. استمرار الهدر في الموارد الطبيعية دون وضع أي خطط استراتيجية قادرة على النهوض والمحافظة عليها كموارد (الكبريت والفحم والفوسفات والغاز الطبيعي والمياه والآثار والمال العام ومن المواد الأخرى على الرغم من انخفاض تكاليف تثمينها وتطويرها والمحافظة عليها.

التوصيات:

1. ضرورة العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية لزيادة وتنويع مصادر الدخل الأخرى وزيادة التنافسية للقطاعات غير الريعية لتخفيف آثار وأبعاد المرض الهولندي.
2. العمل على تبني اتجاه استثماري، وتوفير بيئة ملائمة لتطوير القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية لتساهم في رفع نسبتها في الناتج المحلي إعادة النظر في رسم الموازنة العامة للدولة من حيث تمويلها وربطها بأسعار النفط العالمية بالاتجاه نحو زيادة مصادر الإيرادات الأخرى لاسيما الضرائب والرسوم مع رفع نسبة الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري (الاستهلاكي).
3. ضرورة تبني إنشاء صناديق سيادية لتحقيق تنمية مستهدفة وضمان حقيقي للأجيال اللاحقة والتوجه نحو تشجيع وتنمية الادخار والاستثمار بالاتجاه نحو تحقيق التنمية المستدامة.
4. إعادة النظر في الاستغلال الأمثل والكفوء للموارد الطبيعية الأخرى والحفاظ عليها من الهدر والضياع بإتباع أساليب الاستثمار أو المشاركة وجعلها رافد آخر يصب في الإيراد الوطني.

المصادر العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد، سيف عبد الرحمن، (2014)، تطور دولة سلطنة عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
2. الحيدري، جمال إبراهيم، (2009)، الفساد الإداري (أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية)، بيت الحكمة، بغداد.
3. خلف، عمار حمد، (2015)، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستعمال البرنامج Eviews، دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد.
4. الراوي، أحمد عمر، (2016)، اقتصاديات النفط والغاز العراقي، دار العصماء، دمشق.
5. روس مايكل، (2013)، نقمة النفط. منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، نيويورك.
6. روس، مايكل، (2007)، النفط والاستبداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، نيويورك.
7. صالح، لورنس يحيى، والجنابي حامد رحيم، (2018)، معوقات التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003. دار ومكتبة كريم - دار ومكتبة أوراق الطبعة الأولى، بغداد.

8. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، (2005)، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية.
9. العنبكي، عبد الحسين، (2012)، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية-خيارات الانطلاق، الساقي للطباعة، الطبعة الأولى، بغداد.

ثانياً: البحوث

10. بريهي، فارس كريم، وعبد الأمير، ميس، (2017)، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري للعراق للمدة (1994-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101.
11. جارالله، رغد أسامة، (2013)، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL ggtjvm 1960-2010، مجلة تنمية الرافدين، العدد 114. المجلد 35، بغداد.
12. حميد، فاتن سعيد، علي، رحمن حسن، (2012)، برامج التكييف وانعكاساتها على بعض المؤشرات التنمية في البلدان النامية (الأردن-مصر)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7.
13. الخولي، محمد، (2007)، المرض الهولندي آفة تصيب المجتمعات، مجلة البيان، على الرابط: https://www.albayan.ae/opinions/2007-10-18-1.799656
14. راهي، محمد غالي، (2013)، تحليل وقياس العلاقة السببية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010،مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 69 العدد 29، بغداد.
15. رمضان، محمد، (2012)، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، مركز أبحاث سنيار كابيتال.
16. سلمان، هيثم عبد الله، (2015)، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصادية الخليجية، العدد 25،آذار.
17. الشمري، مايح شبيب، (2010)، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الكوفة،
18. صبحي، مجدي، (2010)، لعنة الموارد الطبيعية ومستقبل الريع النفطي، بحث منشور على الرابط: http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Ahram-Files/News/1787.aspx
19. عبد الحسين، عامر جميل، والطعمة، مانع حبش، (2016)، إشكالية التناقض بين الريع النفطي والتنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 13، العدد 40.
20. عجمية، محمد عبد العزيز، (2007)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الإسكندرية.
21. علوان، ماري حمزة، (2002)، دراسات في الاقتصاد العراقي، مجموعة باحثين، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد.
22. علي،أ حمد مجذوب أحمد، (2000)،إدارة استخدام الموارد المالية، المعهد العالي لعلوم الزكاة، الخرطوم.
23. ميرزا، علي، (2013)، الواقع والآفاق الاقتصادية، المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

24. Alain Anderton. (2004). Ecenomics. Fourth edition. Causeway Press, England.
25. Coro Stvandberg. (2009). The role of human resource management in corporate social responsbility issue bref and roadmap. Strandberg Consulting, 6325 Sperling Avenue, Burnaby, BC, Canada, p. 5-6.
26. Fred Magdoff. (2011). The depletion of worlds netural resources. Monthly Review and Independent Social Magazine, P. 13.

"Analyzing of the economic relationship between Dutch disease and the disruption of the Iraq economic structure "

Abstract :

The status of the semi total stoppage and non-use and waste of economic made studying and analyzing Dutch disease of high importance because it is a major cause in aggravation of this status which happened to the Iraqi economy in almost complete way and the relative big importance that oil source has and its domination on the largest percentage in the gross domestic product and exports that Iraqi economy is relying largely in funding the national budget made the concentration of the study on this subject an important and necessary within the important economic events that Iraqi economy witnessed after 2003 till 2016 to give a clear and an overall picture of the reality of the unilateral Iraqi economy under the status of semi total and the nonuse of economic resources and the waste of development opportunities and not using them in an efficient way and the clear and big declining in economic sectors and the absent of their role in varying the income sources in the Iraqi economy which suffered and still suffering of Dutch disease that this study tackles its concept, causes and examining the reflections in wasting the economic resources and wasting the rights of the coming generations that has been through explaining the relationship which explores the cause and the result among the research variables that Dutch disease is a cause leads to wasting of resources as a must result by using the theoretical style enhancing these results with standard and statistical styles to stand on the size of the relationship between the two variables reaching a realistic results which indicated that Iraqi economy and relaying on oil resource as an essential and major resource in providing financial resources for managing the country and supporting state of unilateral economy. The study also tackled some strategic suggestions of treatment from the Dutch Disease in the Iraqi economy and heading towards the right direction to vary the income sources.

Key wards : Dutch disease, Wasting resources, Economic structure, Standard Analyses, Strategic Suggestion for treatment.

الملحق

شرح الأساليب القياسية المستخدمة في تقدير أنموذج اختلال الهيكل الإنتاجي

الجدول (1)

نتائج تقدير نموذج لنموذج UECM بأسلوب ARDL

Dependent Variable: AS
Method: ARDL
Date: 04/29/18 Time: 17:35
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): OIL
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AS(-1)	0.455397	0.050617	8.996958	0.0000
AS(-2)	0.353725	0.048827	7.244455	0.0000
AS(-3)	0.126039	0.053615	2.350809	0.0352
AS(-4)	-0.352161	0.057265	-6.149667	0.0000
OIL	-0.019397	0.040830	-0.475078	0.6426
OIL(-1)	0.053407	0.041603	1.283744	0.2216
OIL(-2)	0.062620	0.038277	1.635985	0.1258
OIL(-3)	0.067494	0.036776	1.835270	0.0894
OIL(-4)	-0.110752	0.032359	-3.422647	0.0045
C	-0.422255	1.172943	-0.359996	0.7246

R-squared	0.982137	Mean dependent var	7.846087
Adjusted R-squared	0.969770	S.D. dependent var	5.001998
S.E. of regression	0.869689	Akaike info criterion	2.857659
Sum squared resid	9.832672	Schwarz criterion	3.351352
Log likelihood	-22.86308	Hannan-Quinn criter.	2.981821
F-statistic	79.41655	Durbin-Watson stat	2.119744
Prob(F-statistic)	0.000000		

***Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.**

الجدول (2)
اختبار التكامل المشترك BOUND TEST لنموذج UECM بأسلوب ARDL

ARDL Bounds Test
Date: 04/29/18 Time: 16:54
Sample: 1994 2016
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	50.49483	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

Test Equation:
Dependent Variable: D(AS)
Method: Least Squares
Date: 04/29/18 Time: 16:54
Sample: 1994 2016
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AS(-1))	-0.127603	0.061004	-2.091716	0.0567
D(AS(-2))	0.226122	0.055289	4.089831	0.0013
D(AS(-3))	0.352161	0.057265	6.149667	0.0000
D(OIL)	-0.019397	0.040830	-0.475078	0.6426
D(OIL(-1))	-0.019363	0.034478	-0.561605	0.5839
D(OIL(-2))	0.043258	0.035288	1.225836	0.2420
D(OIL(-3))	0.110752	0.032359	3.422647	0.0045
C	-0.422255	1.172943	-0.359996	0.7246
OIL(-1)	0.053372	0.020190	2.643499	0.0203
AS(-1)	-0.417000	0.050169	-8.311956	0.0000

R-squared	0.964018	Mean dependent var	-1.278261
Adjusted	R-0.939107	S.D. dependent var	3.524355

squared			
S.E. of regression	0.869689	Akaike info criterion	2.857659
Sum squared resid	9.832672	Schwarz criterion	3.351352
Log likelihood	-22.86308	Hannan-Quinn criter.	2.981821
F-statistic	38.69869	Durbin-Watson stat	2.119744
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول (3)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: AS
Selected Model: ARDL(4, 4)
Date: 04/29/18 Time: 18:13
Sample: 1990 2016
Included observations: 23

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AS(-1))	-0.127603	0.046701	-2.732312	0.0171
D(AS(-2))	0.226122	0.043421	5.207670	0.0002
D(AS(-3))	0.352161	0.044099	7.985623	0.0000
D(OIL)	-0.019397	0.031805	-0.609882	0.5525
D(OIL(-1))	-0.019363	0.025823	-0.749836	0.4667
D(OIL(-2))	0.043258	0.029054	1.488891	0.1604
D(OIL(-3))	0.110752	0.028264	3.918455	0.0018
CointEq(-1)	-0.417000	0.031541	-13.220809	0.0000

Cointeq = AS - (0.1280*OIL -1.0126)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL	0.127991	0.046932	2.727175	0.0173
C	-1.012601	2.839460	-0.356618	0.7271

الجدول (4)
اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	**3.259538**	**Prob. F(2,11)**	**0.0773**
Obs*R-squared	**8.558600**	**Prob. Chi-Square(2)**	**0.0139**

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 04/29/18 Time: 22:22
Sample: 1994 2016
Included observations: 23
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
AS(-1)	**-0.005679**	**0.043704**	**-0.129938**	**0.8990**
AS(-2)	**0.001125**	**0.042680**	**0.026353**	**0.9794**
AS(-3)	**-0.013102**	**0.048572**	**-0.269747**	**0.7923**
AS(-4)	**-0.030577**	**0.057274**	**-0.533870**	**0.6041**
OIL	**0.035311**	**0.048509**	**0.727937**	**0.4819**
OIL(-1)	**0.016466**	**0.042946**	**0.383408**	**0.7087**
OIL(-2)	**-0.033556**	**0.035671**	**-0.940721**	**0.3670**
OIL(-3)	**-0.011735**	**0.032060**	**-0.366027**	**0.7213**
OIL(-4)	**0.001813**	**0.027885**	**0.065025**	**0.9493**
C	**0.075227**	**1.013839**	**0.074201**	**0.9422**
RESID(-1)	**-0.281048**	**0.334541**	**-0.840100**	**0.4187**
RESID(-2)	**-0.734304**	**0.290896**	**-2.524284**	**0.0283**

R-squared	**0.372113**	**Mean dependent var**	**1.01E-15**
Adjusted R-squared	**-0.255774**	**S.D. dependent var**	**0.668535**
S.E. of regression	**0.749170**	**Akaike info criterion**	**2.566177**
Sum squared resid	**6.173807**	**Schwarz criterion**	**3.158609**
Log likelihood	**-17.51103**	**Hannan-Quinn criter.**	**2.715172**
F-statistic	**0.592643**	**Durbin-Watson stat**	**2.346647**
Prob(F-statistic)	**0.800511**		

الجدول (5)
اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.832157	Prob. F(9,13)	0.6000
Obs*R-squared	8.407097	Prob. Chi-Square(9)	0.4937
Scaled explained SS	1.429451	Prob. Chi-Square(9)	0.9976

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/29/18 Time: 22:26
Sample: 1994 2016
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.129454	0.630256	0.205399	0.8404
AS(-1)	-0.014611	0.027198	-0.537210	0.6002
AS(-2)	-0.012163	0.026236	-0.463595	0.6506
AS(-3)	-0.001372	0.028809	-0.047615	0.9627
AS(-4)	0.042007	0.030770	1.365188	0.1954
OIL	-0.016314	0.021939	-0.743583	0.4704
OIL(-1)	0.014668	0.022354	0.656170	0.5232
OIL(-2)	0.020950	0.020567	1.018626	0.3270
OIL(-3)	-0.025549	0.019761	-1.292887	0.2186
OIL(-4)	0.008146	0.017387	0.468529	0.6472

R-squared	0.365526	Mean dependent var	0.427507
Adjusted R-squared	-0.073725	S.D. dependent var	0.450980
S.E. of regression	0.467309	Akaike info criterion	1.615368
Sum squared resid	2.838908	Schwarz criterion	2.109061
Log likelihood	-8.576728	Hannan-Quinn criter.	1.739530
F-statistic	0.832157	Durbin-Watson stat	1.452989
Prob(F-statistic)	0.600012		

الجدول (6)
نتائج تقدير نموذج لنموذج UECM باسلوب ARDL

Dependent Variable: IS
Method: ARDL
Date: 04/30/18 Time: 11:23
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): OIL
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IS(-1)	0.228855	0.156273	1.464454	0.1652
IS(-2)	0.520766	0.168880	3.083646	0.0081
IS(-3)	-0.303158	0.193552	-1.566288	0.1396
IS(-4)	-0.547562	0.145480	-3.763825	0.0021
OIL	-0.027937	0.008934	-3.127123	0.0074
OIL(-1)	0.011568	0.011428	1.012238	0.3286
OIL(-2)	5.93E-05	0.010992	0.005397	0.9958
OIL(-3)	-0.030179	0.010317	-2.925009	0.0111
C	4.569713	0.845229	5.406477	0.0001

R-squared	0.903584	Mean dependent var	1.636522
Adjusted R-squared	0.848489	S.D. dependent var	0.617507
S.E. of regression	0.240361	Akaike info criterion	0.272823
Sum squared resid	0.808829	Schwarz criterion	0.717147
Log likelihood	5.862530	Hannan-Quinn criter.	0.384570
F-statistic	16.40046	Durbin-Watson stat	2.227612
Prob(F-statistic)	0.000007		

***Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.**

الجدول (7)
اختبار التكامل المشترك BOUND TEST لنموذج UECM باسلوب ARDL

ARDL Bounds Test
Date: 04/30/18 Time: 11:38
Sample: 1994 2016
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	14.24265	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

Test Equation:
Dependent Variable: D(IS)
Method: Least Squares
Date: 04/30/18 Time: 11:38
Sample: 1994 2016
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IS(-1))	0.329954	0.160639	2.054009	0.0591
D(IS(-2))	0.850720	0.160072	5.314599	0.0001
D(IS(-3))	0.547562	0.145480	3.763825	0.0021
D(OIL)	-0.027937	0.008934	-3.127123	0.0074
D(OIL(-1))	0.030119	0.010698	2.815423	0.0138
D(OIL(-2))	0.030179	0.010317	2.925009	0.0111
C	4.569713	0.845229	5.406477	0.0001
OIL(-1)	-0.046488	0.009829	-4.729954	0.0003
IS(-1)	-1.101099	0.173514	-6.345869	0.0000

R-squared	0.827670	Mean dependent var	-0.026957

Adjusted R-squared	0.729196	S.D. dependent var	0.461888
S.E. of regression	0.240361	Akaike info criterion	0.272823
Sum squared resid	0.808829	Schwarz criterion	0.717147
Log likelihood	5.862530	Hannan-Quinn criter.	0.384570
F-statistic	8.404933	Durbin-Watson stat	2.227612
Prob(F-statistic)	0.000332		

الجدول (8)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: IS
Selected Model: ARDL(4, 3)
Date: 04/30/18 Time: 11:45
Sample: 1990 2016
Included observations: 23

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IS(-1))	0.329954	0.142201	2.320329	0.0359
D(IS(-2))	0.850720	0.138537	6.140721	0.0000
D(IS(-3))	0.547562	0.133276	4.108474	0.0011
D(OIL)	-0.027937	0.008052	-3.469729	0.0038
D(OIL(-1))	0.030119	0.008176	3.683839	0.0025
D(OIL(-2))	0.030179	0.008765	3.443037	0.0040
CointEq(-1)	-1.101099	0.157570	-6.987986	0.0000

Cointeq = IS - (-0.0422*OIL + 4.1501)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL	-0.042220	0.004600	-9.178815	0.0000
C	4.150137	0.274810	15.101862	0.0000

الجدول (9)جدول اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.800361	Prob. F(2,12)	0.4718
Obs*R-squared	2.706958	Prob. Chi-Square(2)	0.2583

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 04/30/18 Time: 12:15
Sample: 1994 2016
Included observations: 23
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IS(-1)	-0.000988	0.203840	-0.004846	0.9962
IS(-2)	0.119721	0.228741	0.523391	0.6102
IS(-3)	-0.023803	0.197575	-0.120475	0.9061
IS(-4)	-0.020566	0.157268	-0.130771	0.8981
OIL	0.001751	0.009175	0.190832	0.8518
OIL(-1)	0.000134	0.011886	0.011274	0.9912
OIL(-2)	0.003173	0.012039	0.263560	0.7966
OIL(-3)	-0.001308	0.010843	-0.120638	0.9060
C	-0.341536	0.918627	-0.371790	0.7165
RESID(-1)	-0.168614	0.336218	-0.501502	0.6251
RESID(-2)	-0.411042	0.358448	-1.146729	0.2738

R-squared	0.117694	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	-0.617561	S.D. dependent var	0.191742
S.E. of regression	0.243864	Akaike info criterion	0.321520
Sum squared resid	0.713635	Schwarz criterion	0.864583
Log likelihood	7.302516	Hannan-Quinn criter.	0.458099
F-statistic	0.160072	Durbin-Watson stat	2.208710
Prob(F-statistic)	0.996592		

الجدول (10)
جدول اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.775088	Prob. F(8,14)	0.1661
Obs*R-squared	11.58185	Prob. Chi-Square(8)	0.1709
Scaled explained SS	3.032821	Prob. Chi-Square(8)	0.9323

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/30/18 Time: 12:19
Sample: 1994 2016
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.049476	0.132777	-0.372624	0.7150
IS(-1)	-0.006918	0.024549	-0.281790	0.7822
IS(-2)	0.039270	0.026529	1.480242	0.1610
IS(-3)	0.022974	0.030405	0.755593	0.4624
IS(-4)	-0.043736	0.022853	-1.913759	0.0763
OIL	0.001705	0.001403	1.215001	0.2445
OIL(-1)	-0.002193	0.001795	-1.221396	0.2421
OIL(-2)	-0.000878	0.001727	-0.508169	0.6192
OIL(-3)	0.002557	0.001621	1.577578	0.1370

R-squared	0.503559	Mean dependent var	0.035166
Adjusted R-squared	0.219878	S.D. dependent var	0.042749
S.E. of regression	0.037758	Akaike info criterion	-3.429053
Sum squared resid	0.019960	Schwarz criterion	-2.984730
Log likelihood	48.43411	Hannan-Quinn criter.	-3.317307
F-statistic	1.775088	Durbin-Watson stat	2.693596
Prob(F-statistic)	0.166099		